

الباب ١٠٦

الباب المائة والسادس

الأشغال الشاقة

قانون يقضي بتشغيل المحكوم عليهم بالحبس لمدة قصيرة
في الأشغال العامة خارج السجن

(١ ايلول سنة ١٩٢٧)

اسم القانون

المادة ١ يطلق على هذا القانون اسم قانون الأشغال الشاقة

السماح للمحكوم
عليهم بالحبس لمدة
قصيرة باختيار الشغل
بالأشغال الشاقة خارج
السجن بدلا من
الحبس
رقم ٦ لسنة ١٩٣٠

المادة ٢ (١) اذا حكم على شخص من قبل اية محكمة بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او وجب حبسه لعدم دفعه غرامة او مصاريف حكم بها عليه لا تتجاوز عشرين جنيا فيجوز له قبل احواله الى الحبس او فور احواله ان يعلن للنياية او لمدير السجن او للمأمور المنوط به مكان توقيفه رغبتة في الاشتغال بأشغال عامة خارج السجن الا اذا كان الحكم الصادر بحقه يمنه من ابداء تلك الرغبة

(٢) اذا رأى ضابط البوليس الاعلى في المنطقة ان في الوسع الاستفادة من تشغيل ذلك الشخص في عمل خارج السجن فلا يجبس، ويفرج عنه ان كان محبوسا ويشغل تحت اشراف البوليس بلا اجرة في اي مشروع عمومي يدوبا كان او صناعيا يعينه القائم مقام باستشارة ضابط البوليس الاعلى :

ويشترط في ذلك ان ليس في هذا القانون ما يجبر ضابط البوليس الاعلى على السماح لاي شخص بالشغل خارج السجن

(٣) يقتضي ان تساوي المدة التي يشتغل اثناءها اي شخص كهذا مدة الحبس المحكوم بها عليه او التي يجب عليه ان يقضيها في السجن

(٤) يكون العمل اليومي الذي يُستخدم فيه مما يستطيع انجازه في ست ساعات مع مراعاة مقدرته الجسدية

(٥) اذا تخلف الشخص المسموح له بالشغل خارج السجن عن الحضور في الساعة المعينة او تغيب عن عمله او لم يتم عمله اليومي او اذا تبين من جهة اخرى ان سلوكه غير مرض فيجوز لمدير بوليس اللواء ان يأمر بسجنه في الحال للمدة المحكوم بها عليه على ان تحسب من تلك المدة الايام التي اتم فيها عمله اليومي خارج السجن

المادة ٣ يجوز للندوب السامي ان يصدر انظمة * بشأن اي امر من الامور الضرورية
انظمة
رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٤ لتنفيذ احكام هذا القانون

* راجع نظام الاشغال الشاقة في المجلد الثالث